

Distr.: General
24 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 164 من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس

الأمم 1863 (2009)

**أداء ميزانية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في الفترة
من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 والميزانية المقترحة
للمكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021**

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة 2019/2018	558 152 300 دولار
نفقات الفترة 2019/2018	557 382 200 دولار
الرصيد الحر للفترة 2019/2018	770 100 دولار
اعتمادات الفترة 2020/2019	564 558 100 دولار
النفقات المتوقعة للفترة 2020/2019 ^(أ)	564 420 700 دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2020/2019	137 400 دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2021/2020	558 531 300 دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة 2021/2020	(4 122 700 دولار)
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة 2021/2020	554 408 600 دولار

(أ) التقديرات في 31 كانون الثاني/يناير 2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 20 نيسان/أبريل 2020. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/74/737)، ويمكن الاطلاع على تعليقاتها وتوصياتها المتعلقة بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، في تقريرها ذي الصلة (A/74/806).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019

2 - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 302/73 مبلغا إجماليه 558 152 300 دولار (صافيه 551 649 100 دولار) للإنفاق على المكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه 557 382 200 دولار (صافيه 550 110 300 دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل 99,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 770 100 دولار، 0,1 في المائة من المستوى العام للموارد التي اعتمدت للفترة.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 770 100 دولار التأثير المتراكم لزيادة النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (17 448 100 دولار، أو 5,5 في المائة) والموظفين المدنيين (6 397 300 دولار، أو 8,5 في المائة)، وانخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (24 615 500 دولار، أو 14,8 في المائة). وترد في الفرع الثالث - باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية المكتب للفترة 2019/2018 (A/74/599) معلومات موجزة عن عمليات إعادة التوزيع (23 851 400 دولار، أو 4,3 في المائة) من المجموعة الأولى إلى المجموعتين الثانية والثالثة. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من ذلك التقرير.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

4 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 419 867 700 دولار في 31 كانون الثاني/يناير 2020. وفي نهاية الفترة المالية، من المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات 564 420 700 دولار مقابل اعتمادات قدرها 564 558 100 دولار، ليتبقى بذلك انخفاض في الإنفاق قدره 137 400 دولار. وأبلغت اللجنة، بناء على استقسارها، بأن هناك تمويلا كافيا لمواصلة العمليات حتى نهاية دورة الميزانية الحالية.

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقرة فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال منذ إنشائه قد بلغ حتى 11 آذار/مارس 2020 مبلغا قدره 5 141 971 000 دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه 4 719 632 000 دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدّد قدره 422 340 000 دولار. وعند الاستقसार، أبلغت اللجنة بأنه في 30 آذار/مارس 2020، بلغ الرصيد النقدي المتاح للمكتب 102 880 600 دولار، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر وقدره 122 930 300 دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان

المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (A/73/755/Add.8، الفقرة 7).

6 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات حتى أيلول/سبتمبر 2019، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 82 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وضدّ على المعدات المملوكة للوحدات وشدّدت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر 2019، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره 33 042 000 دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

ألف - الولاية واقتراضات التخطيط

7 - أنشأ مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بموجب قراره 1863 (2009)، ومددت مؤخرًا حتى 31 أيار/مايو 2020، في القرار 2472 (2019). وجعل المجلس أيضاً من المكتب أداة تمكين استراتيجية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الصومال. ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة 2020/2021 في الفرع الأول - باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للمكتب لتلك الفترة (A/74/722).

باء - الاحتياجات من الموارد

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	الإنفاق	الاعتمادات	تقديرات التكاليف	الفرق	النسبة المئوية
(2019/2018)	(2020/2019)	(2021/2020)	المبلغ		
141 154,5	164 165,1	136 659,4	(27 505,7)	(16,8)	
81 753,4	83 777,5	86 364,2	2 586,7	3,1	
334 474,3	316 615,5	335 507,7	18 892,2	6,0	
557 382,2	564 558,1	558 531,3	(6 026,8)	(1,1)	
إجمالي الاحتياجات					

ملاحظة: ترد في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الموارد المأذون بها للفترة 2020/2019 ^(أ)	الموارد المقترحة للفترة 2021/2020	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة	70	70	-
أفراد الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	19 586	18 586	(1 000)
أفراد الشرطة التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	240	240	-
أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال	800	800	-

(أ) تمثل الحد الأقصى للقوام المأذون به.

8 - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2021/2020 ما قدره 136 659 400 دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره 27 505 700 دولار، أو بنسبة 16,8 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2020/2019. وينعكس النقصان أساسا في إطار ما يلي: (أ) الوحدات العسكرية (25,9 مليون دولار، أو 16,8 في المائة)، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند حصص الإعاشة الذي يرجع أساسا إلى إبرام عقد يوفر حصص الإعاشة بتكلفة أقل (16,1 مليون دولار) وانخفاض في السفر لأغراض التمرکز والتأوب والإعادة إلى الوطن (2,7 مليون دولار)؛ (ب) وحدات الشرطة المشكلة التابعة للاتحاد الأفريقي (1,5 مليون دولار، أو 16,7 في المائة)، ويعزى ذلك إلى انخفاض التقديرات المتعلقة بشحن المعدات المملوكة للوحدات ونشرها، حيث يُتوقع أن تكون جميع الوحدات قد نُشرت بالكامل خلال فترة الميزانية 2020/2019.

9 - ويقدم الجدول أدناه موجزا لعامل تأخير نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذي شهدته الفترتان 2019/2018 و 2020/2019، إضافة إلى العوامل المقترحة للفترة 2021/2020.

عامل تأخير النشر

الفعلي	المتوسط الفعلي	31 كانون الثاني/يناير 2020	31 كانون الثاني/يناير 2020	المتوسط الفعلي
الفعلي للفترة 2019/2018	المعتمد للفترة 2020/2019	الثاني/يناير 2020	المقترح للفترة 2021/2020	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
54,3	2,0	76,7	74,4	0,0
الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة				
1,6	2,0	0,3	0,2	0,0
الوحدات العسكرية التابعة للاتحاد الأفريقي				
1,5	5,0	5,0	6,3	0,0
شرطة الاتحاد الأفريقي				
43,5	5,0	38,4	38,9	6,0
وحدات الشرطة المشكلة التابعة للاتحاد الأفريقي				

10 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	المعتمد للفترة 2020/2019	المقترح للفترة 2021/2020	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	368	368	-
الموظفون الوطنيون ^(أ)	189	189	-
متطوعو الأمم المتحدة	20	20	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	6	6	-
المجموع	583	583	-

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

11 - وتبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين الوطنيين للفترة 2021/2020 ما قدره 86 364 200 دولار، وهو ما يعكس زيادة قدرها 2 586 700 دولار، أو بنسبة 3,1 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2020/2019. وتعزى الزيادات أساساً إلى الزيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين لتعكس تطبيق معدل شغور قدره 9 في المائة لاستمرار 18 وظيفة اعتمدت للفترة 2020/2019 بمعدل شغور قدره 50 في المائة، وتطبيق أحدث جداول المرتبات التي دخلت حيز النفاذ والمتوسط الفعلي لمستويات الدرجات. ويقابل هذه الزيادات جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند متطوعي الأمم المتحدة، الذي يعزى إلى تطبيق معدل شغور قدره 10 في المائة للفترة 2021/2020، مقارنة بمعدل الشغور البالغ 5 في المائة المطبق للفترة 2020/2019.

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

12 - يُقترح ما مجموعه 583 من الوظائف المدنية الثابتة والمؤقتة للفترة 2021/2020، وهو نفس العدد المعتمد للفترة 2020/2019. ويشير الأمين العام إلى أن المكتب أكمل إعادة تنظيم هيكله خلال الفترة 2020/2019، وهو بصدد تثبيت الهيكل الجديد (A/74/722، الفقرة 20). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المكتب شهد سلسلة من عمليات إعادة التنظيم من الفترة 2017/2016 إلى الفترة 2020/2019، ورأت اللجنة أن هناك حاجة إلى فترة من الاستقرار وإلى تقييم فعالية الهياكل التي أعيد تنظيمها (انظر A/73/755/Add.8، الفقرتان 27 و 28). ولذلك ترحب اللجنة بفترة الاستقرار التي أعقبت إعادة الهيكلة التي أجراها المكتب.

معدلات الشغور

13 - يتضمن الجدول أدناه موجزاً لمعدلات الشغور للموظفين المدنيين في الفترتين 2019/2018 و 2020/2019، إضافة إلى معدلات الشغور المقترحة للفترة 2021/2020. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، بناء على الميزانية المقترحة، أن المعلومات المتعلقة بعوامل الشغور المطبقة في تقديرات التكاليف للفترة 2021/2020 لا تزال تعكس بياناً مشتركاً لمعظم عمليات حفظ السلام، بدلاً من تقديم تفسيرات مفصلة للمعدلات المحددة المطبقة على كل فئة من فئات الموظفين المدنيين في المكتب (انظر A/74/722، الفقرتان 71 و 72). وتلاحظ اللجنة، على وجه الخصوص، عدم وجود تبرير لتطبيق معدلات تختلف

عن معدلات الشغور الفعلية خلال الفترة الحالية، مثل المعدلين المقترحين بنسبة 20 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و 9 في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، مقارنة بالمعدلين الفعليين وهما 25 في المائة و 23,5 في المائة في 31 كانون الثاني/يناير 2020. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن معدلات الشغور المقترحة استندت إلى أنشطة التوظيف المقررة حتى 30 حزيران/يونيه 2020.

المقترح للفترة	المتوسط الفعلي 31 كانون الثاني/يناير 2020	الفعلي 31 كانون الثاني/يناير 2020	المعتمد للفترة 2020/2019	الفعلي للفترة 2019/2018	
2021	2020	2020	2020/2019	2019/2018	
					الموظفون المدنيون
9,0	8,7	9,2	8,0	8,0	الموظفون الدوليون
					الموظفون الوطنيون
20,0	27,5	25,0	22,0	21,1	الموظفون الفنيون الوطنيون
9,0	17,4	23,5	8,0	9,3	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
10,0	10,0	15,0	5,0	10,0	متطوعو الأمم المتحدة
0,0	16,7	16,7	2,0	-	الأفراد المقدمون من الحكومات

14 - وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها في هذا الصدد ومفاده أن معدلات الشغور المقترحة ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية. وفي الحالات التي تختلف فيها المعدلات المقترحة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح بصورة منهجية في الميزانية المقترحة والوثائق ذات الصلة (انظر أيضا [A/73/755/Add.8](#)، الفقرة 31).

الوظائف الشاغرة

15 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن 75 وظيفة ثابتة ومؤقتة كانت شاغرة في 23 آذار/مارس 2020 (2 ف-5، و 3 ف-4، و 12 ف-3، و 10 من فئة الخدمة الميدانية، و 9 موظفين فنيين وطنيين، و 35 وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، و 4 من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك 3 وظائف ثابتة ظلت شاغرة لأكثر من سنتين (وظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة (مساعد لشؤون مراقبة الحركة ومساعد معني بالأمن الميداني) منذ حزيران/يونيه 2017 وكانون الثاني/يناير 2018، على التوالي، وموظف فني وطني (موظف لإدارة العقود) منذ تموز/يوليه 2016). وفيما يتعلق بعملية الاستقدام بالنسبة للوظائف الثابتة الثلاث التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين، أبلغت اللجنة أيضاً، بناء على استفسارها، بأن إحدى الوظيفتين الوطنيتين من فئة الخدمات العامة تنتظر إجراء مقابلة، والأخرى تنتظر مذكرة مدير التوظيف، في حين يجري تقييم المتقدمين لوظيفة الموظف الفني الوطني من أجل الدعوة إلى المشاركة في التقييم الكتابي. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدّم معلومات مستكملة عن حالة عملية الاستقدام لشغل الوظائف الشاغرة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

16 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها بشأن ميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة

(A/71/836، الفقرة 108). وتشدد اللجنة من جديد على ضرورة أن يُعاد النظر في استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وأن يقترح إما استبقاؤها مع تقديم تبريرات لذلك أو إلغاؤها في الميزانيات المقترحة المقبلة (A/73/755/Add.8، الفقرة 31، و A/69/839، الفقرة 67؛ وانظر أيضا قرار الجمعية العامة 264/66).

17 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين الوطنيين.

3 - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المعتمد للفترة 2020/2019	المقترح للفترة 2021/2020	الفرق
316 615,5	335 507,7	18 892,2
التكاليف التشغيلية		

18 - تعكس الزيادة المقترحة البالغة 18 892 200 دولار، أو 6 في المائة، للفترة 2021/2020 للتكاليف التشغيلية أساسا زيادة في الاحتياجات تحت بنود المرافق والبنى التحتية، والعمليات الجوية، والخدمات الطبية، ويقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بنود الخبراء الاستشاريين، والنقل البري، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وأدرج اعتماد قدره 4,6 ملايين دولار في الميزانية المقترحة لدعم الانتخابات الصومالية من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر الفقرة 19 أدناه).

19 - ويشير الأمين العام إلى أن الدعم اللوجستي الذي سيقدمه مكتب خدمات الأمم المتحدة في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيشمل تعديل الحالة الأمنية لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية لحفظ الأمن في فترة تسجيل الناخبين ابتداء من عام 2020 وحتى الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام 2021 (انظر A/74/722، الفقرات 13 و 14 و 19). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الاعتماد البالغ 4,6 ملايين دولار المقترح للفترة 2021/2020 لدعم الانتخابات الصومالية من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيغطي الاحتياجات التالية (انظر الجدول أدناه).

فئة الموازنة: الفئة الفرعية	المبلغ (بدولارات) الولايات المتحدة	البيان
الشؤون الطبية: الخدمات الطبية	1 650 000	خمس أشهر من القدرة الاحتياطية المكثفة
المرافق والبنى التحتية:		
اقتناء مرافق سابقة التجهيز	1 205 523	خيام لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
مواد البناء ولوازم الدفاع الميداني	388 500	حواجز أمان خرساني في 70 موقعا
معدات السلامة والأمن	841 400	أجهزة محمولة باليد للكشف عن المواد الخطرة؛ وأجهزة الكشف التي يعبر من خلالها الأشخاص؛ ومرابيا فحص السيارات؛ ومعدات التشويش بالتدابير المضادة الإلكترونية
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: اقتناء المعدات	308 550	الهواتف الساتلية المحمولة باليد
النقل البري: الوقود والزيوت ومواد التشحيم	206 000	الزيادة المقدرة في الاستهلاك لمدة خمسة أشهر
المجموع	4 599 973	

20 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك تغييرات في مختلف بنود الميزانية في إطار التكاليف التشغيلية، ولا سيما ضمن المرافق والبنى التحتية واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى وفيما بينها، دون تقديم إيضاحات في الوثائق ذات الصلة⁽¹⁾. وطلبت اللجنة موافقتها بأسباب إجراء التغييرات المختلفة في هذا الوقت ولكنها لم تحصل عليها، مما يجعل استعراضها وتحليلها للميزانية المقترحة أمرا صعبا، ولا سيما في الحالات التي تقترح فيها زيادات في إطار فئة وقفة فرعية جديدتين، في حين لا يرد انخفاض مقابل في إطار الفئة والفئة الفرعية السابقتين، دون شرح مفصل. وعند الاستفسار، تلقت اللجنة تفاصيل عن بعض الزيادات والتخفيضات المقترحة. وترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي تقديم تبرير ومعلومات مفصلة عن هذه التغييرات في وثائق الميزانية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى الزيادات المقترحة في عدد من أوجه الإنفاق، وأنماط النقص في الإنفاق، وعدم تقديم مبررات كافية، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تعديلات على النحو التالي:

(أ) السفر في مهام رسمية، التدريب: يمثل الاعتماد المقترح زيادة قدرها 17 000 دولار (أو 2,8 في المائة) دون تبرير. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للمكتب أن يزيد جهوده للاعتماد على تكنولوجيا التدريب عن بعد، بما في ذلك التداول بالفيديو، وتوصي بأن يظل الاعتماد المقترح عند نفس المستوى للفترة 2020/2019 (تخفيض قدره 17 000 دولار)؛

(ب) المرافق والبنى التحتية (زيادة قدرها 10,5 ملايين دولار، أو 12 في المائة):

1' الوقود والزيوت ومواد التشحيم (زيادة قدرها 6 481 900 دولار، أو 34,8 في المائة):

تعكس الزيادة التغيير المقترح في نسب استهلاك المولدات والمركبات من 40:60 للفترة 2020/2019 إلى 20:80 للفترة 2021/2020 استنادا إلى الأنماط التاريخية الفعلية لاستهلاك الوقود. وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة إليها أن الفترة 2021/2020 ستكون السنة الثالثة من مشروع تجريبي لتوليد الطاقة الشمسية وتوليد الطاقة باستخدام وقود الديزل، مع رصد اعتماد قدره 550 000 دولار للفترة 2021/2020، ولكن لم تذكر أي مكاسب ذات صلة ناتجة عن زيادة الكفاءة. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة 5 في المائة للموارد المقترحة البالغة 25 104 600 دولار للوقود والزيوت ومواد التشحيم تحت بند المرافق والبنى التحتية للفترة 2021/2020 (تخفيض قدره 1 255 230 دولارا). وتتطلع اللجنة إلى استعراض المعلومات المتعلقة بالمشاريع البيئية، بما في ذلك تكاليفها وقدرتها والمكاسب المتوقعة من حيث الكفاءة، في تقرير الميزانية المقبل عن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

2' التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية: تلاحظ اللجنة أن المخصصات زادت من 10,9 ملايين دولار للفترة 2018/2019 إلى 13,6 مليون دولار للفترة 2020/2019، وأن المبلغ المقترح للفترة 2021/2020 هو 26,7 مليون دولار (زيادة قدرها 13,2 مليون دولار، أو 97,3 في المائة). وتلاحظ اللجنة أيضا من المعلومات التي تلقتها عند الاستفسار أن الاعتماد المقترح للإصلاح والصيانة (المبنى العام)، الذي كان مدرجا في الميزانية سابقا تحت بند خدمات

(1) على سبيل المثال، من اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (الخدمات الأخرى) إلى المرافق والبنى التحتية (اقتناء اللوازم الهندسية)؛ وفي إطار المرافق والبنى التحتية، من كل من مواد البناء ولوازم الدفاع الميداني، واقتناء المولدات والمعدات الكهربائية، إلى اقتناء مرافق سابقة التجهيز وأماكن إقامة ومعدات تبريد.

الصيانة، زاد من مبلغ إجمالي قدره 863 236 دولارا للفترة 2019/2018 إلى 9 105 000 دولار للفترة 2020/2019، وزاد مرة أخرى ليصل إلى 12 180 000 دولار للفترة 2021/2020 (بزيادة قدرها 3 075 000 دولار، أو 34 في المائة). وبعد مزيد من الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الزيادة المقترحة تعزى إلى عقد جديد. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة النقص العام في الإنفاق على خدمات الصيانة، التي أدرج في إطارها الاعتماد للفترتين 2019/2018 و 2020/2019 (8,9 ملايين دولار من المبلغ المخصص البالغ 21,2 مليون دولار للفترة 2019/2018 و 5,6 ملايين دولار مقابل مخصصات قدرها 27 مليون دولار في 31 كانون الثاني/يناير 2020). ولذلك توصي اللجنة بتخفيض الاعتماد المقترح البالغ 26 734 300 دولار للفترة 2021/2020 بنسبة 10 في المائة (تخفيض قدره 2 673 430 دولار).

21 - وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية عدم دقة الميزانية المقترحة للفترة 2021/2020 وعدم وضوحها، ولديها الملاحظتان والتوصية التالية:

(أ) *العمليات الجوية* (زيادة قدرها 9,8 ملايين دولار، أو 13,1 في المائة): تلاحظ اللجنة من المعلومات التكميلية والمعلومات الإضافية المقدمة عند الاستفسار أنه في حين يقترح رصد اعتمادات في الميزانية لعربتي إطفاء في مطار مقديشو الدولي، إلى جانب معدات أخرى (معدات الكشف عن المواد الخطرة وأجهزة التصوير بالأشعة السينية لفحص الأمتعة) تحت بند العمليات الجوية، ترد أيضا أوصاف لنفس الأصناف أو أصناف مماثلة تحت بند النقل البري (في إطار اقتناء المركبات فيما يتعلق بعربتي الإطفاء) والمرافق والبنى التحتية (في إطار اقتناء معدات السلامة والأمن فيما يتعلق بالمعدات الأخرى). وبعد الاستفسار مرة أخرى، أبلغت اللجنة بأن المكتب أشار خطأ، في إطار العمليات الجوية (المعدات واللوازم)، إلى معدات الكشف عن المواد الخطرة وأجهزة التصوير بالأشعة السينية في تحليل الفروق الوارد في المعلومات التكميلية، في حين أنه لا يُدرج المعدات اللازمة لأغراض الطيران والأمن في الميزانية إلا تحت بند المرافق والبنى التحتية (معدات السلامة والأمن). وفيما يتعلق بعربتي الإطفاء، أبلغت اللجنة بأنه يُقترح استبدال ما مجموعه أربعة عربات من نوعين للاستعاضة عن المركبات الموجودة التي يتجاوز عمرها النافع خمس سنوات: (أ) تحت بند النقل البري، رصد اعتماد قدره 832 002 دولار (استنادا إلى العقد الإطاري) لعربتي إطفاء تعملان بالدiesel لمجمعها الواقع داخل المطار؛ (ب) تحت بند العمليات الجوية (المعدات واللوازم)، رصد اعتماد قدره 1 990 000 دولار (استنادا إلى تقدير من بحث على شبكة الإنترنت) لعربتي إطفاء متخصصتين من أجل العمليات في المطار؛

(ب) يشار في الميزانية المقترحة إلى أن وقوع المزيد من الهجمات بقذائف الهاون على مرافق الأمم المتحدة في الصومال من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاحتياجات لتمويل تدابير التخفيف (A/74/722، الفقرة 51). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه لما كانت جميع الاحتياجات المتعلقة بهياكل الحماية العلوية ومرافق الحاويات قد أدرجت في ميزانيتين 2019/2018 و 2020/2019، لم يرصد أي اعتماد آخر في ميزانية الفترة 2021/2020؛

(ج) *النقل البري*: فيما يتعلق بتأمين المسؤولية، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن الاعتماد المقترح البالغ 237 400 دولار (بزيادة قدرها 176 600 دولار، أو 290,5 في المائة) يرجع إلى إدخال غير مقصود لمعدل شهري غير صحيح قدره 11 دولارا للمركبة الواحدة، وأنه مع المعدل الفعلي البالغ 2,9 دولار، ينبغي أن يكون الاحتياج السنوي 60 400 دولار للفترة 2021/2020 (تمت الموافقة على مبلغ

60 800 دولار للفترة 2019/2020). ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره 177 000 دولار في الاعتماد المقترح البالغ 237 400 دولار لتأمين المسؤولية.

- 22 - وتدرك اللجنة الاستشارية البيئة الصعبة التي يعمل فيها المكتب وحاجة المكتب إلى التكيف مع الاحتياجات التشغيلية (انظر A/73/755/Add.8، الفقرة 27، و A/72/789/Add.6، الفقرة 30، و A/71/836/Add.6، الفقرة 35). ومع ذلك، تشدد اللجنة على ضرورة أن يعزز المكتب الرقابة الإدارية في عملية الميزنة وتحسين دقة الميزانية وعرضها (انظر أيضا A/72/789/Add.6، الفقرة 6).
- 23 - ورهنا بتوصياتها الواردة في الفقرتين 20 و 21 (ج) أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية.

خامسا - الاستنتاج

24 - يرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل المكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/74/599). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 770 100 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة 29 939 000 دولار للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2019.

25 - ويرد الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل المكتب للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/74/722). وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ 4 122 700 دولار من 558 531 300 دولار إلى 554 408 600 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ 554 408 600 دولار للإتفاق على المكتب خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.